صندوق القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية

(صندوق مفتوح)

(تُديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

الفهرس **الصفحة**

تقرير المراجع المستقل إلى مالكي الوحدات	١-٢
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الدخل الشامل	٤
قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى مالكي الوحدات	٥
قائمة التدفقات النقدية	٦
إيضاحات حول القوائم المالية	٧-١٩

الدكتور محمد العمري وشركاه
Dr. Mohamed Al-Amri & Co.

المركز الرئيس: برج القمر - الدور الثامن
ص.ب ٨٧٣٦ الرياض ١١٤٩٢
الرقم الموحد : ٤٢٥٤ ٠٠٢ ٩٢
فاكس : ٢٨٨٣ ٢٧٨ ١١ ٩٦٦+

تقرير المراجع المستقل

إلى مالكي وحدات صندوق القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية **لصندوق القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية ("الصندوق")** الذي تُديره **شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق")**، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة لمالكي الوحدات، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم *"مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية"* الوارد في تقريرنا.

ونحن مستقلون عن الصندوق وفقًا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضًا بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقًا لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإنّ أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا.

أمر آخر

راجَع مراجعٌ آخر القوائم المالية كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، الذي أبدى رأيًا غير مُعدَّل حولها في تقريره المؤرخ في ١٨ مارس ٢٠٢٥م.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للصندوق لسنة ٢٠٢٥م

مدير الصندوق هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للصندوق، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير المراجع عنها، ومن المتوقّع أن تُتاح لنا بعد تاريخ تقرير المراجع.

ولا يشمل رأينا عن القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى تتعارض جوهريًا مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو إذا كانت تظهر وكأنها تحتوي على تحريف جوهري.

وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري عند قراءتنا للتقرير السنوي للصندوق، فإننا ملزمون بإبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والالتزام بالأحكام المعمول بها في لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية، وشروط وأحكام الصندوق، وهو المسؤول عن الرقابة الداخلية التي يرى أنها ضرورية لتمكينه من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

الدكتور محمد العمري وشركاه
Dr. Mohamed Al-Amri & Co.

المركز الرئيس: برج القمر - الدور الثامن
ص.ب ٨٧٣٦ الرياض ١١٤٩٢
الرقم الموحد : ٩٢ ٠٠٢ ٤٢٥٤
فاكس : ٢٧٨ ٢٨٨٣ ١١ ٩٦٦+

تقرير المراجع المستقل إلى مالكي وحدات صندوق القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م (تتمة)

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية (تتمة)

وعند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق هو المسؤول عن تقييم قدرة الصندوق على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم يعتزم مدير الصندوق تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو ما لم يكن لدى مدير الصندوق أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس إدارة الصندوق، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الصندوق.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائمًا عن كل تحريف جوهري متى كان موجودًا. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كلٌ منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضًا بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرًا لأنّ الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمّد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة الصندوق على البقاء كمنشأة مستمرة استنادًا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإنَّ علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثًا أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه

د. محمد العمري وشركاه - محاسبون قانونيون
س.ت: ١٠١٠٤٣٣٩٨٢
Riyadh
Certified Public Accountants
Dr. Mohamed Al-Amri & Co.

أحمد بن فهد الجمعة
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٦٢

الرياض _ المملكة العربية السعودية
التاريخ: ١٩ رمضان ١٤٤٧هـ
الموافق: ٠٨ مارس ٢٠٢٦م

قائمة المركز المالي

	إيضاح	*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م*	*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م*
الأصول			
النقد وما في حكمه	٧	٣٣٥,٣٤٢	٧٥٩,٢٤٨
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨	٨,٤٢٥,٩٤٩	٨,٠٩٥,٩٥٩
مبالغ مستحقة من الوسطاء		-	٨٩٩,٤٦٠
مدفوعات مقدمًا وأصول أخرى		١٥,٠٢٠	-
إجمالي الأصول		٨,٧٧٦,٣١١	٩,٧٥٤,٦٦٧
الالتزامات			
رسوم إدارة مستحقة	٩	١٦,٧٦٣	١٦,٧٩٥
مستحقات والتزامات أخرى		٤٦,٨٣٧	٦٩,٢٤٧
المستحق مقابل وحدات مستردة		-	٣,٠٦٩
إجمالي الالتزامات		٦٣,٦٠٠	٨٩,١١١
حقوق الملكية العائدة لمالكي الوحدات		٨,٧١٢,٧١١	٩,٦٦٥,٥٥٦
الوحدات المصدرة		٤٣٩,٤٦٨,٤٢٤٩	٤١٤,٩٠٠,٤١٤٦
حقوق الملكية لكل وحدة بالريال السعودي		١٩,٨٢٥٦	٢٣,٢٩٦١

قائمة الدخل الشامل

	ايضاح	*للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م*	*للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م*
الدخل			
صافي (خسارة) / ربح الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**(٢,٨٥٢,٣٦٢)**	٢,٢٧٣,٣٧٣
دخل توزيعات الأرباح		**٥٥٠,٠٣٨**	٢٥٥,٨٣٩
إيرادات أخرى		**-**	٦٦٨
		(٢,٣٠٢,٣٢٤)	٢,٥٢٩,٨٨٠
المصاريف			
رسوم الإدارة	٩	**(٢٩٦,٠٢٥)**	(١٨٢,٢١٣)
أتعاب المراجعة		**(٤١,٥٠٨)**	(٤٢,٠٥٤)
الرسوم البنكية والتسوية		**(٣٨,٢٩١)**	(٢٢,٢٥٢)
عمولة الوساطة		**(٣٢,١٤٤)**	(١١,٠٣٥)
أتعاب الحفظ		**(٢١,٧٠٣)**	(١٩,٤٨٩)
رسوم المؤشر		**(١٧,٨٩١)**	(١٤,٨٢٤)
أتعاب مستشار الزكاة		**(١٣,٤٦٩)**	(٣٤,٥٠٠)
رسوم هيئة السوق المالية		**(٧,٢٣٣)**	(٧,٥٨٢)
رسوم التسجيل في تداول	٩	**(٥,٠٠٠)**	(٦,٦٠٧)
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة		**(١٢٩)**	(١٥١)
أخرى		**(٩٧٠)**	(٤,٣٨٦)
		(٤٧٤,٣٦٣)	(٣٤٥,٠٩٣)
صافي (الخسارة) / الدخل للسنة		**(٢,٧٧٦,٦٨٧)**	٢,١٨٤,٧٨٧
الدخل الشامل الآخر		**-**	-
إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة		**(٢,٧٧٦,٦٨٧)**	٢,١٨٤,٧٨٧

قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى مالكي الوحدات

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	*للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م*
حقوق الملكية العائدة إلى مالكي الوحدات في بداية السنة	٩,٦٦٥,٥٥٦	٨,٦٦٦,٤١٣
التغيرات الناتجة عن العمليات		
إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	**(٢,٧٧٦,٦٨٧)**	٢,١٨٤,٧٨٧
التغيرات الناتجة عن معاملات الوحدات		
قيمة الوحدات المصدرة	١٠,٧٨٠,٣٠٠	٩٤٥,٦٩٢
قيمة الوحدات المستردة	**(٨,٩٥٦,٤٥٨)**	(٢,١٣١,٣٣٦)
صافي التغير الناتج عن معاملات الوحدات	**١,٨٢٣,٨٤٢**	(١,١٨٥,٦٤٤)
حقوق الملكية العائدة إلى مالكي الوحدات في نهاية السنة	**٨,٧١٢,٧١١**	٩,٦٦٥,٥٥٦

معاملات الوحدات

تتلخص معاملات الوحدات خلال السنوات كما يلي:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م *الوحدات*	*للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م* *الوحدات*
الوحدات في بداية السنة	**٤١٤,٩٠٠,٤١٤٦**	٤٧٢,١٢١,٠٤٧١
الوحدات المصدرة	**٤٤٣,٣٤٦,١٠٩١**	٤٦,٤٦٩,٩٢٠٠
الوحدات المستردة	**(٤١٨,٧٧٨,٠٩٨٨)**	(١٠٣,٦٩٠,٥٥٢٥)
صافي التغير في الوحدات	**٢٤,٥٦٨,٠١٠٣**	(٥٧,٢٢٠,٦٣٢٥)
الوحدات في نهاية السنة	**٤٣٩,٤٦٨,٤٢٤٩**	٤١٤,٩٠٠,٤١٤٦

قائمة التدفقات النقدية

	إيضاح	*للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م*	*للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي (الخسارة) / الدخل للسنة		**(٢,٧٧٦,٦٨٧)**	٢,١٨٤,٧٨٧
تعديلات لتسوية صافي (الخسارة) / الدخل مع صافي النقد (المستخدم في) / الناتج عن الأنشطة التشغيلية:			
صافي خسارة / (ربح) الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**٢,٨٥٢,٣٦٢**	(٢,٢٧٣,٣٧٣)
		٧٥,٦٧٥	(٨٨,٥٨٦)
التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية:			
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**(٣,١٨٢,٣٥٢)**	٢,٤٩١,٦٧٤
مبالغ مستحقة من الوسطاء		**٨٩٩,٤٦٠**	(٨٩٩,٤٦٠)
مدفوعات مقدمًا وأصول أخرى		**(١٥,٠٢٠)**	١٤,٣٠٧
رسوم إدارة مستحقة		**(٣٢)**	٢,٢٥٣
مستحقات والتزامات أخرى		**(٢٢,٤١٠)**	٣١,٣٢٧
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج عن الأنشطة التشغيلية		**(٢,٢٤٤,٦٧٩)**	١,٥٥١,٥١٥
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
المتحصلات من الوحدات المباعة		**١٠,٧٨٠,٣٠٠**	٩٤٥,٦٩٢
مدفوعات مقابل الوحدات المستردة		**(٨,٩٥٩,٥٢٧)**	(٢,١٢٨,٢٦٧)
صافي النقد الناتج عن / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		**١,٨٢٠,٧٧٣**	(١,١٨٢,٥٧٥)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**(٤٢٣,٩٠٦)**	٣٦٨,٩٤٠
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**٧٥٩,٢٤٨**	٣٩٠,٣٠٨
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٧	**٣٣٥,٣٤٢**	٧٥٩,٢٤٨

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

١. معلومات عامة

صندوق القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح تأسس بموجب اتفاقية بين شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق") والمستثمرين ("مالكي الوحدات"). باشر الصندوق عملياته في ٢٩ ربيع الأول ١٤٢٨هـ (الموافق ١٦ أبريل ٢٠٠٧م). والصندوق مسجل لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بموجب رقم التسجيل ٣١١٩٦٣٠٢٠٨ بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤م (الموافق ٦ جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ).

يهدف الصندوق إلى تحقيق نمو رأسمالي متوسط إلى طويل الأجل، وذلك بشكل رئيسي من خلال الاستثمار في الشركات المدرجة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي يحقق جزء كبير من عوائدها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من قطاعي العقار والإنشاءات في الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين). كما يجوز للصندوق استثمار ما يصل إلى ٢٠٪ من إجمالي استثماراته في قطاعي العقار والإنشاء في دول عربية أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تُعد شركة السعودي الفرنسي كابيتال مدير الصندوق والمسؤول عن إدارته، وأمين حفظ الصندوق هو شركة إتش إس بي سي العربية السعودية.

٢. الجهة التنظيمية

يخضع الصندوق للائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦م)، والمعدلة بقرار مجلس إدارة هيئة السوق المالية بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ (الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥م).

٣. أسس الإعداد

٣,١ بيان الالتزام

أُعدّت هذه القوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

تُعرض الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي وفق ترتيب السيولة.

يُعرض في الإيضاح (١١) تحليل يتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير (متداول) وبعد أكثر من ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير (غير متداول).

٣,٢ أساس القياس

أُعدَّت هذه القوائم المالية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، وباستخدام المحاسبة على أساس الاستحقاق باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المُقاسة بالقيمة العادلة.

٣,٣ العملة الوظيفية

تُعرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي ("﷼")، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

٣,٤ الاشتراك / الاسترداد

أيام تقييم الصندوق هي يومي الثلاثاء والخميس. تُقبل طلبات الاشتراك / الاسترداد وفقًا لموعد الإقفال المحدد في شروط وأحكام الصندوق. وتُحدد قيمة حقوق ملكية الصندوق لغرض شراء أو بيع الوحدات عن طريق قسمة حقوق الملكية (القيمة العادلة لأصول الصندوق مطروحًا منها التزامات الصندوق) على إجمالي عدد وحدات الصندوق القائمة.

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية

ترد أدناه السياسات المحاسبية الجوهرية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد طُبقت هذه السياسات باستمرار على جميع السنوات المعروضة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الأدوات المالية

الإثبات الأولي

يُسجل الصندوق الأصول المالية أو الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي فقط عندما يصبح طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

عند الإثبات الأولي، تُقاس الأصول المالية أو الالتزامات المالية بقيمتها العادلة. في حالة الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي لا تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإن مبلغ الإثبات الأولي يتمثل في القيمة العادلة مخصومًا منها تكاليف المعاملات التي تُنسب مباشرة إلى عملية اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي. أما بالنسبة للأصول المالية والالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تُحمَّل تكاليف المعاملات على قائمة الدخل الشامل.

التصنيف

يُصنف الصندوق أصوله المالية ضمن الفئات التالية:

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- التكلفة المطفأة

تعتمد هذه التصنيفات على نموذج أعمال الصندوق لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

يقيس الصندوق الأصل المالي بالتكلفة المطفأة عندما يكون الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. يُثبت أي دخل ناتج عن هذه الأصول المالية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

بالنسبة للأصول المقاسة بالقيمة العادلة، ستُسجّل الأرباح والخسائر إمّا في الربح أو الخسارة أو في الدخل الشامل الآخر. أما الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، فيعتمد ذلك على ما إذا كان الصندوق قد اتخذ قرارًا غير قابل للإلغاء عند الإثبات الأولي للمحاسبة عن الاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يُصنف الصندوق كافة الالتزامات المالية كالتزامات تُقاس لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، باستثناء الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تُصنَّف الاستثمارات في الأسهم حاليًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، في حين يُصنف النقد وما في حكمه، والأصول الأخرى، ورسوم الإدارة مستحقة الدفع، والمستحقات والالتزامات الأخرى، والمبالغ المستحقة مقابل وحدات مستردة كأصول مالية / التزامات مالية محتفظ بها بالتكلفة المطفأة.

تُدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ضمن قائمة الدخل الشامل، وتحتسب كالفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية قبل الاستبعاد.

إلغاء إثبات الأدوات المالية

يلغي الصندوق إثبات الأصل المالي عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من ذلك الأصل، أو عندما ينقل الأصل المالي وجميع المخاطر والمنافع الجوهرية المرتبطة بملكيته إلى طرف آخر. إذا لم يحوّل الصندوق أو يحتفظ بشكل كبير بجميع مخاطر ومزايا الملكية واستمر في السيطرة على الأصل المحوّل، يُثبت الصندوق حصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يتعين عليه دفعها. إذا احتفظ الصندوق بجميع المخاطر والمنافع الجوهرية المرتبطة بملكية الأصل المالي المحوَّل، فإنه يستمر في إثبات ذلك الأصل المالي، كما يُثبت تمويلًا مضمُونًا مقابل العوائد المستلمة.

يُلغى إثبات الالتزام المالي عند الوفاء بالالتزام المضمّن في الالتزام المالي أو إلغائه أو انقضاء أجله. عندما يستبدل التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة اختلافًا جوهريًا، أو تعدل شروط التزام حالي تعديلًا جوهريًا، يُعامل هذا التبادل أو التعديل على أنه إلغاء إثبات الالتزام الأصلي وإثبات التزام جديد، ويُثبت الفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في قائمة الدخل الشامل.

٤. **السياسات المحاسبية الجوهرية** (تتمة)

مقاصة الأدوات المالية

تجرى مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية ويُدرج صافي المبلغ في قائمة المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني ملزم حاليًا لإجراء المقاصة بين المبالغ المثبتة وهناك نيةً للتسوية على أساسٍ صافٍ أو لتحقيق الأصول وتسوية الالتزامات في آنٍ واحد.

الهبوط في قيمة الأصول المالية

يُقيّم الصندوق الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بأصوله المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة على أساس توقعات مستقبلية، ويعتمد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرًا وخسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر. تشير الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا إلى الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الذي ينشأ من حالات التعثر المحتملة لأداة مالية خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير. ومع ذلك عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأة الأصل، يستند المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

الوحدات القابلة للاسترداد

تُصنَّف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عندما:

- تمنح الوحدات القابلة للاسترداد مالك الوحدة الحق في الحصول على حصة نسبية من صافي أصول الصندوق في حال تصفية الصندوق.
- تندرج الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات التي تكون تابعة لجميع فئات الأدوات الأخرى.
- تتمتع جميع الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات التابعة لجميع فئات الأدوات الأخرى بخصائص متماثلة.
- لا تتضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر، بخلاف حق مالك الوحدة في حصة تناسبية من صافي أصول الصندوق.
- تعتمد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة العائدة للوحدات القابلة للاسترداد طوال عمر الأداة، وبشكل جوهري، على الأرباح أو الخسائر، أو التغير في صافي الأصول المثبتة، أو التغير في القيمة العادلة لصافي أصول الصندوق المثبتة وغير المثبتة طوال عمر الأداة.

إضافةً إلى تمتع الوحدات القابلة للاسترداد بكافة الخصائص المذكورة أعلاه، يشترط عدم امتلاك الصندوق لأي أداة مالية أو عقد آخر يتضمن ما يلي:

- تدفقات نقدية إجمالية تعتمد بشكل جوهري على الربح أو الخسارة، أو التغير في صافي الأصول المثبتة، أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة للصندوق.
- الأثر المترتب على تقييد أو تثبيت العائد المتبقي بشكل جوهري لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد.

تستوفي الوحدات المشاركة القابلة للاسترداد للصندوق تعريف الأدوات القابلة للاسترداد والمصنَّفة كأدوات حقوق ملكية، وبناءً على ذلك تُصنَّف كأدوات حقوق ملكية.

يُقيّم الصندوق تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد بصورة مستمرة. إذا توقفت الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك جميع الخصائص أو استيفاء جميع الشروط الواردة للتصنيف كأدوات حقوق ملكية، سيُعيد الصندوق تصنيفها كالتزامات مالية ويقيسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات عن القيمة الدفترية السابقة في حقوق الملكية العائدة لمالكي الوحدات. وإذا استوفت الوحدات القابلة للاسترداد لاحقًا جميع الخصائص وتحققت فيها الشروط اللازمة لتصنيفها كأدوات حقوق ملكية، سيُعيد الصندوق تصنيفها كأدوات حقوق ملكية ويقيسها بالقيمة الدفترية للالتزامات في تاريخ إعادة التصنيف.

يُحاسب عن إصدار الوحدات القابلة للاسترداد واقتنائها وإلغائها كمعاملات حقوق الملكية.

ولا تُثبت أي أرباح أو خسائر في قائمة الدخل الشامل ناتجة عن شراء أدوات الملكية الخاصة بالصندوق أو إصدارها أو إلغائها.

٤. **السياسات المحاسبية الجوهرية** (تتمة)

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيُستلم لبيع أصل أو يُدفع لتحويل التزام في معاملة منظَّمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تُجرى إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام.
- أو في أكثر الأسواق فائدة الذي يمكن الوصول إليه للأصل أو الالتزام، وذلك في حال عدم وجود سوق رئيسي.

تُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفق مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية من أعلى استخدام للأصل أو أفضله أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق يمكنه استخدام الأصل في أعلى استخدام له وأفضله.

يستخدم الصندوق أساليب التقييم المناسبة للظروف والتي تتوفر عنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وزيادة استخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها ذات الصلة، وتقليل استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

تُصنَّف كافة الأصول والالتزامات التي تُقَاس قيمتها العادلة أو يُفصَح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. ويوصف ذلك على النحو التالي، استنادًا إلى أدنى مستوى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١ - أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المماثلة.
- المستوى ٢- أساليب التقييم التي يمكن ملاحظة أدنى مستوى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣ – أساليب التقييم التي تكون فيها أدنى مدخلات ذات أهمية في قياس القيمة العادلة غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للأصول والالتزامات المثبتة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على المستوى الأدنى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة تقرير.

يُحلل الصندوق في تاريخ كل تقرير الحركات في قيمة الأصول والالتزامات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقييمها طبقًا للسياسات المحاسبية للصندوق.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، حدد الصندوق فئات الأصول والالتزامات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه. يتناول الإيضاح ١٠ الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، أو تلك التي يُفصح عن قيمها العادلة.

المحاسبة على أساس تاريخ التعامل

يتبع الصندوق أسلوب المحاسبة على أساس تاريخ التعامل لجميع عمليات شراء وبيع الأصول المالية (أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء الأصول أو بيعها).

النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه الحسابات المُحتفَظ بها لدى البنك السعودي الفرنسي ("البنك") وأمين الحفظ.

المخصصات

تُثبت المخصصات عندما يكون لدى الصندوق التزام حالي (قانوني أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق، وتكون تكاليف تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها قياسًا موثوقًا. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهريًا، تُخصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس، عند الاقتضاء، المخاطر المحددة للالتزام. عند استخدام الخصم، تظهر الزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكاليف تمويل.

عندما يتوقع استرداد بعض أو كافة المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص من طرف آخر، تُثبت الذمم المدينة كأصل إذا كان من المؤكد استلام التعويض ويمكن قياس مبلغ الذمم المدينة.

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى

تُثبت الالتزامات للمبالغ التي ستُدفع في المستقبل عن السلع أو الخدمات المستلمة، سواءً أصدر المورِّدون فاتورة بها أم لا. وتُثبت هذه الالتزامات أوليًا بالقيمة العادلة، مع ضرورة قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة.

تُقارب القيمة غير المخصومة لجميع الالتزامات المالية للصندوق في تاريخ التقرير قيمها الدفترية، نظرًا لاستحقاق تسويتها بالكامل خلال سنة من تاريخ التقرير، وعليه، لا تُثبت هذه الالتزامات بالتكلفة المطفأة.

رسوم الإدارة

تُستحق رسوم إدارة الصندوق وفق معدل متفق عليه مع مدير الصندوق، ويتقاضى مدير الصندوق رسوم إدارة بنسبة ١,٧٥٪ سنويًا، إضافةً إلى ضريبة القيمة المضافة المطبقة، وذلك على صافي قيمة الأصول، وتُحتسب يوميًا وتُسدَّد شهريًا.

المصاريف

تُقاس المصاريف وتُثبت على أساس الاستحقاق في السنة المحاسبية التي تنشأ فيها.

الزكاة وضريبة الدخل

تُعد الزكاة وضريبة الدخل على مستوى الصندوق التزامًا على مالكي الوحدات، ولا يُخصص لها مبالغ في هذه القوائم المالية.

قيمة حقوق الملكية للوحدة

تُحتسب قيمة حقوق الملكية للوحدة كما هي مفصح عنها في قائمة المركز المالي، وذلك بقسمة حقوق ملكية الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

دخل توزيعات الأرباح

يُثبت دخل توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الشامل في التاريخ الذي تُكتسب فيه الحقوق في استلام التوزيعات. وبالنسبة للأوراق المالية المدرجة، يكون ذلك عادةً في تاريخ آخر استحقاق. أما الأوراق المالية غير المدرجة، يكون ذلك عادةً في التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على دفع التوزيعات. يُثبت دخل التوزيعات من الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل كبند منفصل.

تحويل العملات الأجنبية

تُحوَّل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى (﷼) بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.

تُدرج أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في قائمة الدخل الشامل. ويُعاد تحويل الأصول والالتزامات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى (﷼) بسعر الصرف في تاريخ التقرير.

تُثبت فروقات العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في قائمة الدخل الشامل كصافي أرباح / خسائر صرف عملات أجنبية.

٥. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية الجوهرية

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة اتخاذ الأحكام، والتقديرات، والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الواردة في التقرير للأصول، والالتزامات، والدخل، والمصاريف، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تُراجع التقديرات والافتراضات الأساسية مراجعة مستمرة. وتُثبت التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تُراجَع فيها التقديرات والسنوات المستقبلية المتأثرة بها.

٥. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأحكام

الاستمرارية

قيّم مدير الصندوق قدرة الصندوق على البقاء كمنشأة مستمرة، وخلص إلى أن الصندوق يمتلك الموارد التي تمكّنه من مواصلة عمله في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن مدير الصندوق ليس على دراية بأية حالات عدم تأكد جوهرية قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة الصندوق على البقاء كمنشأة مستمرة. ولذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية.

تصنيف الوحدات كحقوق ملكية مقابل التزام *(يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ لمعرفة السياسة المحاسبية وأساس القياس)*

التقديرات

قياس القيمة العادلة *(يُرجى الرجوع إلى الإيضاحين ٤ و١٠ لمعرفة السياسة المحاسبية وأساس القياس)*

٦. المعايير، والتفسيرات، والتعديلات الجديدة

المعايير، والتفسيرات، والتعديلات الجديدة التي طبقها الصندوق

أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعايير المحاسبية التالية والتعديلات التي تسري اعتبارًا من الفترة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥م أو بعده. وقد قيَّم مدير الصندوق التعديلات وخلص إلى أنها لا تؤثر على القوائم المالية للصندوق.

المعايير والتفسيرات والتعديلات	الوصف	سارية للسنوات التي تبدأ في التاريخ التالي أو بعده
تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ - عدم قابلية الصرف	عدّل مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ لإضافة متطلبات للمساعدة في تحديد ما إذا كانت العملة يمكن صرفها إلى عملة أخرى، وتحديد سعر الصرف الفوري الذي سيُستخدم عند عدم قابلية الصرف. يحدد التعديل إطارًا يمكن من خلاله تحديد سعر الصرف الفوري في تاريخ القياس باستخدام سعر صرف يمكن ملاحظته دون تعديل أو باستخدام طريقة تقدير أخرى.	١ يناير ٢٠٢٥م

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي لم تصبح سارية بعد ولم تُطبَّق مبكرًا

تتضمن القائمة التالية المعايير والتفسيرات الصادرة والتي يتوقع الصندوق بشكل معقول تطبيقها في تاريخ مستقبلي، ويعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية. لا يُتوقع أن تترتب على هذه التعديلات والمعايير أي آثار جوهرية على القوائم المالية للصندوق، باستثناء المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

المعايير والتفسيرات والتعديلات	الوصف	سارية للسنوات التي تبدأ في التاريخ التالي أو بعده
تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٧ - تصنيف الأدوات المالية وقياسها	وتُمثل هذه التعديلات: • توضيح متطلبات توقيت الإثبات وإلغاء الإثبات لبعض الأصول والالتزامات المالية، مع وضع استثناء جديد لبعض الالتزامات المالية التي تُسوَّى عبر أنظمة التحويل النقدي الإلكتروني. • توضيح وتقديم إرشادات إضافية لتقييم ما إذا كان الأصل المالي يستوفي معيار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. • إضافة إفصاحات جديدة لبعض الأدوات ذات الشروط التعاقدية التي قد تُغير التدفقات النقدية (مثل بعض الأدوات المرتبطة بتحقيق أهداف البيئة والمجتمع والحوكمة). • تحديث الإفصاحات الخاصة بأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.	١ يناير ٢٠٢٦م

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

٦. المعايير، والتفسيرات، والتعديلات الجديدة (تتمة)

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي لم تصبح سارية بعد ولم تُطبَّق مبكرًا (تتمة)

المعايير والتفسيرات والتعديلات	الوصف	سارية للسنوات التي تبدأ في التاريخ التالي أو بعده
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي - المجلد ١١	تقتصر التحسينات السنوية على التعديلات التي تهدف إما إلى توضيح الصياغة اللفظية في أحد المعايير المحاسبية، أو تصحيح التبعات غير المقصودة والبسيطة نسبيًا، أو معالجة حالات السهو والتعارض بين متطلبات المعايير المحاسبية، وتشمل هذه التعديلات المعايير التالية: • المعيار الدولي للتقرير المالي ١ "تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة" • المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات" والإرشادات المصاحبة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ • المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية" • المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ "القوائم المالية الموحدة" • المعيار الدولي للمحاسبة ٧ "قائمة التدفقات النقدية"	١ يناير ٢٠٢٦م
المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ – العرض والإفصاح في القوائم المالية	تُقدم متطلبات العرض في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ توجيهًا حول البنود في قائمة الربح أو الخسارة التي تُصنف إلى خمس فئات: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وضرائب الدخل والعمليات غير المستمرة. كما تُعرِّف مجموعة فرعية من التدابير المتعلقة بالأداء المالي للمنشأة باسم "مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة". يجب أن تُوصف الإجماليات والمجاميع الفرعية والبنود المعروضة في القائمة المالية الأساسية والبنود المفصح عنها في الإيضاحات بطريقة تمثل خصائص البند. يتطلب تصنيف فروقات صرف العملات الأجنبية في نفس الفئة التي يُصنف فيها الدخل والمصاريف من البنود التي أدت إلى فروقات صرف العملات الأجنبية.	١ يناير ٢٠٢٧م
المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات"	يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ متطلبات الإفصاح التي يُسمح للشركات التابعة المؤهلة بتطبيقها كبديل لمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي.	١ يناير ٢٠٢٧م
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ "القوائم المالية الموحدة" والمعيار الدولي للمحاسبة ٢٨ "الاستثمار في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة"	ينطبق الإثبات الجزئي للمكسب أو الخسارة للمعاملات بين المستثمر ومنشأته الزميلة أو مشروعه المشترك فقط على المكسب أو الخسارة الناتجة عن بيع الأصول أو المساهمة بها والتي لا تشكل أعمالًا كما هو محدد في المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ - تجميع الأعمال والمكسب أو الخسارة الناتجة عن البيع أو المساهمة في شركة زميلة أو مشروع مشترك للأصول التي تشكل أعمالاً كما هو محدد في المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ وعليه تُثبت بالكامل.	تاريخ السريان مؤجل إلى أجل غير مسمى

٧. النقد وما في حكمه

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م*
النقد لدى البنك (انظر الإيضاح أدناه)	١٠	٣,٠٤٣
النقد لدى أمين الحفظ	٣٣٥,٣٣٢	٧٥٦,٢٠٥
	٣٣٥,٣٤٢	٧٥٩,٢٤٨

يمثل هذا النقد في حساب جارٍ مُحتفظ به لدى بنك السعودي الفرنسي (إيضاح ٩).

أجرت الإدارة مراجعة وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، واستنادًا إلى هذا التقييم، فإن أثر مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على القيمة الدفترية للنقد وما في حكمه غير جوهري، نظرًا لأن الأرصدة محتفظ بها لدى مؤسسات مالية حاصلة على تصنيفات ائتمانية بدرجة استثمارية (من -ب ب ب إلى +أ)، وبناءً عليه، لم تُثبت أي خسائر ائتمانية متوقعة في هذه القوائم المالية.

٨. الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يُلخص أدناه التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كما في آخر يوم تقييم للسنوات المنتهية:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م		
الوصف حسب القطاع الجغرافي	***التكلفة***	***القيمة السوقية***	***النسبة المئوية للقيمة السوقية***
المملكة العربية السعودية	٦,٨٧٧,٣٦٨	٥,٥٩٣,٩٩٩	٦٦,٣٩
الإمارات العربية المتحدة	٢,٠٧٥,٨٢٤	٢,٨٣١,٩٥٠	٣٣,٦١
	٨,٩٥٣,١٩٢	٨,٤٢٥,٩٤٩	١٠٠,٠٠

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م		
الوصف حسب القطاع الجغرافي	*التكلفة*	*القيمة السوقية*	*النسبة المئوية للقيمة السوقية*
المملكة العربية السعودية	٥,٣٨٤,٠٥٢	٦,٠١٠,٠٢٠	٧٤,٢٣
الإمارات العربية المتحدة	٧٦٦,٩٥٧	٢,٠٨٥,٩٣٩	٢٥,٧٧
	٦,١٥١,٠٠٩	٨,٠٩٥,٩٥٩	١٠٠,٠٠

يتمثل الأثر على حقوق الملكية نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بسبب تغير معقول ومحتمل في مؤشرات الأسهم استنادًا إلى التركّز القطاعي، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على النحو التالي:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م		*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م*	
	نسبة التغير المعقول		نسبة التغير المعقول	
	المحتمل	**الأثر على حقوق الملكية**	المحتمل	الأثر على حقوق الملكية
المملكة العربية السعودية	±١٪	٥٥,٩٤٠	±١٪	٦٠,١٠٠
الإمارات العربية المتحدة	±١٪	٢٨,٣٢٠	±١٪	٢٠,٨٥٩
		٨٤,٢٦٠		٨٠,٩٥٩

٩. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تعد الأطراف ذات علاقة إذا كان لدى أحد الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير كبير على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. عند النظر في كل علاقة محتملة مع الأطراف ذات العلاقة، يُوجه الاهتمام إلى جوهر العلاقة، وليس مجرد الشكل القانوني.

تشمل الأطراف ذات العلاقة شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق")، والبنك السعودي الفرنسي (البنك والمساهم في مدير الصندوق)، ومجلس إدارة الصندوق، والشركات التابعة لمدير الصندوق، والصناديق التي يديرها مدير الصندوق.

يتعامل الصندوق في سياق أنشطته الاعتيادية مع الأطراف ذات العلاقة.

يدفع الصندوق لمدير الصندوق رسوم إدارة تُحسب بنسبة سنوية قدرها ١,٧٥٪، إضافةً إلى الضرائب المطبقة، وتُحتسب على إجمالي صافي قيمة الأصول بشكل يومي. تهدف الرسوم إلى تعويض مدير الصندوق عن إدارة الصندوق وإدارة شؤونه الإدارية.

٩. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

تتمثل معاملات الأطراف ذات العلاقة للسنوات المنتهية وأرصدتها فيما يلي:

		مبلغ المعاملات (مصاريف) / إيرادات		الرصيد مدين / (دائن)	
الطرف ذو العلاقة	طبيعة المعاملات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
شركة السعودي الفرنسي كابيتال	رسوم الإدارة	(٢٩٦,٠٢٥)	(١٨٢,٢١٣)	(١٦,٧٦٣)	(١٦,٧٩٥)
	عمولة الوساطة*	(١٧,٧٥٢)	(٣,١٤٧)	-	(١٧٢)
	المستحق من الوسيط	-	-	-	١٢١,١٠٤
مجلس الإدارة	أتعاب مجلس إدارة الصندوق	(١٢٩)	(١٥١)	-	(٨)
البنك السعودي الفرنسي	الأرصدة لدى البنك	-	-	١٠	٣,٠٤٣

تمثل عمولة الوساطة المبالغ المدفوعة لمدير الصندوق مقابل خدمات الوساطة وأتعاب أخرى، شاملةً ضريبة القيمة المضافة.

١٠. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتكون الأصول المالية للصندوق من الأرصدة البنكية، والاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والمبالغ المستحقة من الوسطاء. تتكون الالتزامات المالية للصندوق من رسوم إدارة مستحقة الدفع، ومبالغ دائنة مقابل وحدات مستردة، ومستحقات والتزامات أخرى.

يوضح الجدول التالي القيمة الدفترية والقيم العادلة للأصول المالية، بما في ذلك مستوياتها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، ولا تتضمن معلومات عن القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية التي لا تُقاس بالقيمة العادلة، وذلك لأن قيمتها الدفترية تُعد تقريبًا معقولًا لقيمتها العادلة. تستند القيمة العادلة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى الأسعار المدرجة في أسواق نشطة، وبالتالي تُصنَّف ضمن المستوى الأول.

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة			
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م					
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨,٤٢٥,٩٤٩	٨,٤٢٥,٩٤٩	-	-	٨,٤٢٥,٩٤٩
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م					
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨,٠٩٥,٩٥٩	٨,٠٩٥,٩٥٩	-	-	٨,٠٩٥,٩٥٩

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، لم تحدث أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة الأول والثاني، ولم تحدث أي تحويلات من المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة أو إليه.

١١. تحليل الاستحقاق للأصول والالتزامات

يوضح الجدول أدناه تحليلًا للأصول والالتزامات مصنفةً حسب الفترات الزمنية المتوقعة لاستردادها أو تسويتها. بالإضافة إلى ذلك، تتوافق تواريخ الاستحقاق المدرجة مع آجال الاستحقاق التعاقدية لهذه الأصول والالتزامات.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	*خلال ١٢ شهرًا*	*بعد ١٢ شهرًا*	*الإجمالي*
الأصول			
النقد وما في حكمه	٣٣٥,٣٤٢	-	٣٣٥,٣٤٢
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨,٤٢٥,٩٤٩	-	٨,٤٢٥,٩٤٩
مدفوعات مقدمًا وأصول أخرى	١٥,٠٢٠	-	١٥,٠٢٠
إجمالي الأصول	٨,٧٧٦,٣١١	-	٨,٧٧٦,٣١١
الالتزامات			
رسوم إدارة مستحقة	١٦,٧٦٣	-	١٦,٧٦٣
مستحقات والتزامات أخرى	٤٦,٨٣٧	-	٤٦,٨٣٧
إجمالي الالتزامات	٦٣,٦٠٠	-	٦٣,٦٠٠

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	*خلال ١٢ شهرًا*	*بعد ١٢ شهرًا*	*الإجمالي*
الأصول			
النقد وما في حكمه	٧٥٩,٢٤٨	-	٧٥٩,٢٤٨
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨,٠٩٥,٩٥٩	-	٨,٠٩٥,٩٥٩
مبالغ مستحقة من الوسطاء	٨٩٩,٤٦٠	-	٨٩٩,٤٦٠
إجمالي الأصول	٩,٧٥٤,٦٦٧	-	٩,٧٥٤,٦٦٧
الالتزامات			
رسوم إدارة مستحقة	١٦,٧٩٥	-	١٦,٧٩٥
مستحقات والتزامات أخرى	٦٩,٢٤٧	-	٦٩,٢٤٧
المستحق مقابل وحدات مستردة	٣,٠٦٩	-	٣,٠٦٩
إجمالي الالتزامات	٨٩,١١١	-	٨٩,١١١

١٢. أهداف الإدارة المالية وإدارة المخاطر وسياساتها

يتمثل هدف الصندوق من إدارة المخاطر في حماية حقوق مالكي الوحدات، وتعد المخاطر جزءًا متأصلًا في أنشطة الصندوق، وتُدار من خلال عملية مستمرة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، وتُعد عملية إدارة المخاطر أمرًا مهمًا لاستمرارية ربحية الصندوق. يتعرض الصندوق لمخاطر السوق (والتي تشمل مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم)، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة الناشئة عن الأدوات المالية التي يحتفظ بها.

يتعرض الصندوق لمخاطر تشغيلية مثل مخاطر الحفظ، وتتمثل مخاطر الحفظ في خطر فقدان الأوراق المالية المحفوظة لدى أمين الحفظ نتيجة إعساره أو إهماله، وعلى أنه قد وُضع إطار قانوني مناسب يحد من خطر فقدان قيمة الأوراق المالية التي يحتفظ بها أمين الحفظ، فإنه في حال تعثره، قد يعجز الصندوق على تحويل الأوراق المالية مؤقتًا، ويعد مدير الصندوق المسؤول الرئيسي عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها.

تُعد عملية مراقبة المخاطر والسيطرة عليها بشكل أساسي بناءً على الحدود المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار، وتعكس هذه الحدود استراتيجية أعمال الصندوق وبيئة السوق التي يعمل فيها الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، تُراقب إدارة الالتزام لدى مدير الصندوق مستويات التعرض للمخاطر مقابل الحدود المعتمدة.

١٢. أهداف الإدارة المالية وإدارة المخاطر وسياساتها (تتمة)

تخفيف المخاطر

تحدد الإرشادات الاستثمارية للصندوق، كما هو منصوص عليه في الشروط والأحكام وورقة حقائق الصندوق، استراتيجيات الأعمال الشاملة، ومدى قدرته على تحمل المخاطر، وفلسفته العامة لإدارة المخاطر.

مخاطر التركّز

يُعد التركز مؤشرًا على الحساسية النسبية لأداء الصندوق تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع صناعي معين أو موقع جغرافي محدد. ينشأ تركز المخاطر عند إبرام عدد من العقود أو الأدوات المالية مع نفس الطرف المقابل، أو عندما ينخرط عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تتوفر لديهم خصائص اقتصادية متشابهة تؤدي إلى تأثر قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بشكل متماثل نتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. قد تنشأ تركزات مخاطر السيولة من شروط سداد الالتزامات المالية، أو مصادر تسهيلات الاقتراض، أو الاعتماد على سوق معينة لتسييل الأصول السائلة. قد تنشأ تركزات مخاطر صرف العملات الأجنبية إذا كان لدى الصندوق مركز صافٍ مفتوح وكبير بعملة أجنبية واحدة، أو إجمالي مراكز صافية مفتوحة في عدة عملات تميل حركتها إلى التغير معًا.

يستثمر الصندوق بشكل أساسي في الأسهم المدرجة، والتي تتعرض لمخاطر السوق وتقلبات عالية في الأسعار. يُعد الاستثمار في الأسهم بطبيعته استثمارًا عالي المخاطر، مع وجود احتمالية لانخفاضات مفاجئة في القيم وفقدان رأس المال. علاوة على ذلك، يكون لبعض التغيرات في العوامل الاقتصادية والمالية تأثير أكبر على قطاعات معينة، سواء كان تأثيرًا سلبيًا أو إيجابيًا، وعليه قد يتأثر الأداء بناءً على حجم الاستثمارات في قطاع معين مقارنة بإجمالي حجم الصندوق. ومن أجل تجنب التركز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات الصندوق إرشادات تركز على الحفاظ على محفظة استثمارية متنوعة.

يُحلل الإيضاح ٨ المرفق بالقوائم المالية تركز محفظة أدوات حقوق الملكية للصندوق حسب التوزيع الجغرافي.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر فشل أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزام، مما يتسبب في تكبّد الطرف الآخر خسارة مالية. لا يمتلك الصندوق آلية تصنيف داخلية رسمية، وتُدار مخاطر الائتمان ويُتحكم فيها من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية، والحد من المعاملات مع أطراف معينة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة تقييمًا مستمرًا.

يسعى مدير الصندوق إلى الحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض الائتماني، والتصنيفات الائتمانية، والتعامل مع أطراف مقابلة سمعتها طيبة.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود قائمة المركز المالي. تُصنف جميع هذه الأصول المالية ضمن المرحلة الأولى.

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م*
النقد وما في حكمه	٣٣٥,٣٤٢	٧٥٩,٢٤٨
مبالغ مستحقة من الوسطاء	-	٨٩٩,٤٦٠
	٣٣٥,٣٤٢	١,٦٥٨,٧٠٨

مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق تلك المخاطر الناتجة عن تغيّر أسعار السوق، مثل ١- أسعار صرف العملات الأجنبية ٢- أسعار الأسهم ٣- معدلات الفائدة، والتي قد يؤثر على دخل الصندوق أو تدفقاته النقدية. يتمثل هدف إدارة مخاطر السوق في إدارة التعرض لمخاطر السوق ومراقبتها ضمن معايير مقبولة، مع تحسين العائد.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

تتعرض استثمارات الصندوق لمخاطر أسعار السوق الناتجة عن عدم التأكد بشأن الأسعار المستقبلية. ويُدير مدير الصندوق هذه المخاطر من خلال تنويع محفظته الاستثمارية من حيث التوزيع الجغرافي.

١٢. أهداف الإدارة المالية وإدارة المخاطر وسياساتها (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

(أ) مخاطر أسعار الأسهم (تتمة)

يوضح الإيضاح ٨ المرفق بالقوائم المالية تحليل أثر التغير بنسبة ١٪ على قائمة الربح أو الخسارة في أسعار محفظة الأسهم للصندوق.

(ب) مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الأدوات المالية للصندوق، أي النقد وما في حكمه، والاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتوزيعات الأرباح المدينة والدائنة، مقومة بشكل رئيسي بالريال السعودي. إلا أن بعض النقد وما في حكمه وبعض الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مقومة بالدرهم الإماراتي. وبشكل عام، لا توجد تقلبات جوهرية في أسعار الصرف بين الدرهم الإماراتي والريال السعودي نظرًا لارتباط العملتين بالدولار الأمريكي. وبناءً عليه، لا يتعرض الصندوق لمخاطر عملة جوهرية فيما يتعلق بأصوله والتزاماته المالية.

(ج) مخاطر أسعار العمولة

مخاطر أسعار العمولة هي التعرض لمخاطر متنوعة مرتبطة بأثر التقلبات في أسعار العمولة السائدة على المركز المالي للصندوق وتدفقاته النقدية. ولا يواجه الصندوق أي مخاطر تتعلق بأسعار العمولة لعدم امتلاكه أي أصول مالية مدرة للفائدة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الصندوق صعوبة في توفير السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالالتزامات المالية التي تُسوَّى بتسليم نقد أو أصل مالي آخر.

تتضمن شروط وأحكام الصندوق أحكام الاشتراك واسترداد الوحدات، وبالتالي يتعرّض الصندوق لمخاطر السيولة المتعلقة بالوفاء باستردادات مالكي الوحدات. تُعد الأوراق المالية للصندوق قابلة للتسييل بسهولة نظرًا لأنها مدرجة جميعها في الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويراقب مدير الصندوق متطلبات السيولة بانتظام، كما يسعى لضمان توفر أموال كافية للوفاء بأي التزامات عند استحقاقها.

إضافةً إلى ما سبق، يمكن للصندوق الاستفادة من تسهيلات السحب على المكشوف التي يقدمها مدير الصندوق للوفاء بمتطلبات السيولة.

تُقارب القيمة غير المخصومة لكافة الالتزامات المالية للصندوق في تاريخ التقرير قيمتها الدفترية، وتُسوى جميعها خلال سنة واحدة من تاريخ التقرير. ويُعرض هيكل الاستحقاق في الإيضاح ١١.

إدارة مخاطر رأس المال

يمثل رأس مال الصندوق حقوق الملكية العائدة إلى مالكي الوحدات. قد تتغير قيمة حقوق الملكية العائدة إلى مالكي الوحدات تغيرًا ملحوظًا في يوم التقييم، نظرًا لأن الصندوق يخضع لاشتراكات واستردادات وفق تقدير مالكي الوحدات، بالإضافة إلى التغيرات الناتجة عن أداء الصندوق. يتمثل هدف الصندوق عند إدارة رأس المال في الحفاظ على قدرته على البقاء كمنشأة مستمرة لتقديم عوائد لمالكي الوحدات، وتوفير المنافع لأصحاب المصلحة الآخرين، والحفاظ على قاعدة رأس مال قوية لدعم أنشطة استثمار الصندوق وتطويرها.

وللمحافظة على هيكل رأس المال، تتمثل سياسة الصندوق في مراقبة مستوى الاشتراكات والاستردادات مقارنة بالأصول التي يتوقع أن يتمكن من تسييلها فورًا، وتعديل مقدار التوزيعات التي يدفعها الصندوق لمالكي الوحدات. يراقب مدير الصندوق رأس المال على أساس قيمة حقوق الملكية العائدة إلى مالكي الوحدات.

١٣. الالتزامات المحتملة والارتباطات

لم تكن هناك أي التزامات محتملة أو ارتباطات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م على الصندوق أو مدير الصندوق قد يكون لها أثر على القوائم المالية للصندوق.

١٤. الأحداث اللاحقة

لم تقع أي أحداث لاحقة جوهرية منذ تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية تستدعي الإفصاح عنها أو التعديل عليها.

١٥. آخر يوم تقييم

كان آخر يوم تقييم لغرض إعداد هذه القوائم المالية للسنة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م (٢٠٢٤م: ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م).

١٦. أرقام المقارنة

أُعيد تصنيف بعض الأرقام المقارنة؛ لتتوافق مع عرض السنة الحالية.

تُعرض المصاريف التي كانت مدرجة سابقًا تحت بند "مصاريف أخرى" في إيضاحات حول القوائم المالية الآن منفصلة في قائمة الدخل الشامل.

في قائمة التدفقات النقدية، كانت الأرباح والخسائر المحققة على الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مدرجة سابقًا ضمن بند الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وقد أُعيد تصنيف هذه المبالغ المقارنة حاليًا إلى صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، دون أي أثر على التدفقات النقدية التشغيلية.

١٧. اعتماد القوائم المالية

اعتمد مجلس إدارة الصندوق هذه القوائم المالية ووافق على إصدارها في ٢٥ فبراير ٢٠٢٦م (الموافق ٨ رمضان ١٤٤٧هـ).